

Décès d'une partie en première instance - La régularisation de la procédure en appel par l'appelant le prive du droit d'en soulever l'irrégularité (Cass. civ. 2006)

Identification			
Ref 17098	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 140
Date de décision 20060118	N° de dossier 2249/1/4/2005	Type de décision Arrêt	Chambre Civile
Abstract			
Thème Indivision, Droits réels - Foncier - Immobilier		Mots clés Rejet, Régularisation de la procédure, Procédure civile, Pourvoi en cassation, Moyen irrecevable, Moyen de cassation, Indivision, Immeuble non-immatriculé, Grief inopérant, Droit de préemption, Défaut de précision, Décès d'une partie en cours d'instance, Chafâa, Capacité à agir, Appel	
Base légale Article(s) : 1 - Dahir portant loi n° 1-74-447 du 11 ramadan 1394 (28 septembre 1974) approuvant le texte du code de procédure civile (CPC)		Source Revue : Al Ichâa الإشعاع Année : 2008 يونيو	

Résumé en français

Ne peut utilement invoquer l'irrégularité d'un jugement rendu au profit d'une partie décédée avant son prononcé, l'appelant qui a lui-même régularisé la procédure en formant son recours contre les héritiers du défunt, rendant ainsi son grief sans objet. Est par ailleurs irrecevable pour défaut de précision le moyen qui, pour critiquer une décision relative au droit de préemption en état d'indivision, se borne à alléguer le caractère contradictoire des motifs retenus par les juges du fond sans expliciter en quoi consiste ladite contradiction.

Résumé en arabe

إذا صدر القاضي الابتدائي حكماً لفائدة شخص متوفى دون علمه، لأن الخلف العام لم يبادر إلى مواصلة الدعوى باسمه، فإن القرار الاستئنائي الذي قضى بتأييد الحكم المستأنف بعدما تأكد له أن طالبة الشفعة توفيت قبل صدور الحكم الابتدائي، فإن ذلك لا يؤثر على الصفة متى تقدم المشفوع منه بمذكرة إصلاحية يعتبر بمقتضاها أن استئنائه أصبح موجهاً ضد الورثة.

Texte intégral

قرار عدد 140، صادر بتاريخ 18/01/2006، في الملف المدني عدد 2249/1/4/2005

باسم جلالة الملك

بتاريخ: 18/1/2006 ان الغرفة المدنية: القسم الرابع من المجلس الأعلى في جلستها العلنية اصدر القرار الآتي نصه:

بين: 1- محمد القصري بن علال، عنوانه: تجزئة السوق بلدية جرف الملحة دائرة أحد كورت.

2- طامو القصري بنت محمد.

عنوانهما: دوار بن بياض مشيخة سيف غول قيادة المزابيح دائرة أحد كورت.

نائبهما: ذ. مصطفى الوزاني المحامي بالقنيطرة و المقبول للترافع أمام المجلس الأعلى.

- طالبين -

و بين: ورثة فاطمة بنت محمد.

عنوانهم: دوار بن بياض مشيخة سيف غول قيادة المزابيح دائرة أحد كورت و من معه.

نائبهم: ذ. عبد الرحيم الصقلي المحامي بسوق أربعاء الغرب و المقبول للترافع أمام المجلس الأعلى.

- مطلوبين -

حضور: السيد الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى.

بناء على مقال الطعن بالنقض المودع بتاريخ 28/2/2005 من طرف الطالبين المذكورين اعلاه بواسطة نائبهما الأستاذ مصطفى الوزاني المحامي بالقنيطرة و الرامي إلى نقض القرار رقم: 21 الصادر بتاريخ 18/1/2005 في الملف رقم 275/2002 عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة.

و بناء على مذكرة الجواب المدلى بها بتاريخ 12/10/2005 من طرف المطلوبين بواسطة نائبهم الأستاذ عبد الرحيم الصقلي المحامي بسوق أربعاء الغرب و الرامية إلى عدم قبول الطلب شكلا و رفضه موضوعا.

و بناء على المستندات المدلى بها في الملف.

و بناء على الأمر بالتخلي و الإبلاغ الصادر بتاريخ 7/12/2005.

و بناء على الاعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية بتاريخ 18/1/2006.

و بناء على المناداة على الطرفين و من ينوب عنهما و عدم حضورهم.

و بعد تلاوة المستشار المقرر السيد عبد النبي قديم لتقريره و الاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيد جمال الزنوري.

و بعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من مستندات الملف، و من القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف بالقنيطرة بتاريخ 18/1/2005 في الملف

275/2002 تحت رقم 21، أم موروثه المطلوبين، فاطمة بنت محمد، تقدمت أمام المحكمة الابتدائية بسيدي قاسم بمقال بتاريخ

3/11/2000 رام إلى شفعة ما اشتراه الطالب الأول من أخته الطالبة الثانية في العقار المسمى كتلة سي عبد القادر الكائن بدوار بن

بياض فرقة سيف غول بمقتضى رسم الشراء المضمن بتاريخ 1/12/1999.

و بعد جواب المدعى عليه بان ما اشتراه لا ينطبق عليه رسم الملكية المدلى به من طرف المدعية، حكمت المحكمة باستحقاق المدعية

لشفعة المبيع من يد المدعى عليه المشتري، فاستأنفه المدعى عليهما، و بعد ان أجرت المحكمة بحثا، أيدت الحكم المستأنف بقرارها

المشار إليه اعلاه، و هو القرار المطعون فيه بالنقض بوسيلتين، و قد أجاب المطلوبين و التمسوا عدم قبول الطلب شكلا و رفضه

موضوعا.

و حيث يعيب الطاعنان القرار المذكور في الوسيلة الأولى بخرق القانون، خرق الفصل 1 من قانون المسطرة المدنية، ذلك ان السيد عبد

العزیز الداودی أفاد ان امه - حسب زعمه - توفیت بتاريخ 31/10/2001 أي قبل صدور الحكم الابتدائي بأكثر من ثلاثة اشهر، و ان الميت لا أهلية له في التقاضي، و انه لا یصح ان تصدر الأحكام لفائدة الموتی، إذ كان على ورثة المرحومة فاطنة بنت محمد، ان كان لها ورثة ان يدلوا باراتها و یصحوا المسطرة و یواصلوا الدعوى بصفتهم الخلف العام لطالبة الشفعة، إذا كان القاضي الابتدائي اصدر حکما لفائدة شخص متوفى دون علمه، لان الخلف العام لم یبادر إلى مواصلة الدعوى باسمه، فان القرار الاستثنائي الذي قضى بتأیید الحكم المستأنف بعدما تأكد له ان طالبة الشفعة توفیت قبل صدور الحكم الابتدائي، قد خرق الفصل الأول من قانون المسطرة المدنية من جانبين: الأول عندما أید حکما صدر لفائدة میت

و الثاني عندما صدر هو عینه لفائدة فاطنة بنت محمد مع العلم ان شهادة وضع جنتها بالثابوت من بین وثائق الملف و يكون القرار المطعون فيه لذلك قد خرق مقتضى قانونيا جوهريا مما يجعله عرضة للنقض.

لكن، حيث يتجلى من وثائق الملف ان الطالبین قدما للمحكمة مصدرة القرار المطعون فيه مذكرة إصلاحية أديا عنها الرسوم القضائية بتاريخ 11/9/2003 اعتبرا بمقتضاه ان استئنافهما اصبح موجها في مواجهة ورثة فاطنة بنت محمد، مما اصبح معه الدفع المتعلق بإدخال وراثتها غير ذي موضوع، و ان الوسيلة بالتالي غير جديرة بالاعتبار.

الوسيلة الثانية المتخذة من خرق قواعد الفقه الإسلامي الواجبة التطبيق لان العقار موضوع الشفعة غير محفظ، نص العلامة ابن عاصم في تحفته على ما يلي: و في الأصول شفعة مما شرع ذي الشیاع و بحد تمتنع، و معنى هذا، انه لا شفعة لمن لم یکن مالكا على الشیاع قيل البیع و یقی مالكا على شركته اللی ما بعد تفویت الشق المراد شفעתه، اما إذا قسم الشيء المشاع وحدت حدوده و صرفت طرقة قلا شفعة كما جاء في كتاب إحكام الأحكام على تحفة الحکام للشیخ ابن یوسف الكافي على منظومة ابن عاصم الأندلسي و قال ابن رشد في البداية: ذهب مالك و الشافعي و أهل المدينة إلى ان لا لشفعة إلا للشريك ما لم یقاسم و هكذا فان الشريك الذي یمكن له ان یطالب بحق الشفعة، و هو ذلك الذي یملك في الشيء المراد شفעתه نسبة معينة في مجموعة کنصف او ربع او أربعة في المائة او عشرة في الألف... و ان ملكيته هذه توجد في كل ذرة من ذرات الشيء المراد شفעתه، لأنها غير مطبوعة و لا مفرزة ابتداء، كما أورد ذلك الأستاذ محمد محجوبي في كتابه الشفعة المالكي و التشريع المغربي - و هذه المبادئ أكدها المجلس الأعلى في العديد من القرارات منها القرار عدد 222 بتاريخ 20/4/76 في الملف المدني عدد 40344 منشور بمجلة القضاء و القانون عدد 127، و كذلك القرار عدد 646 بتاريخ 26/1/83 في الملف عدد 95123 المنشور بمجلة قضاء المجلس الأعلى في الشفعة خلال أربعین سنة ص 222-225، و ان القرار المطعون فيه جاء مضطر بأحوال هذه النقطة و ساق علا و تبريرات لا مسوغ لها، مما جعله مخالفا لمبادئ الشريعة الإسلامية و آراء جل الفقهاء الشيء الذي يجعله عرضة للنقض.

لكن، حيث ان الوسيلة أوردت تعريف الشفعة و شرطها المتعلق بحالة الشیاع، و عابت على القرار المطعون فيه كونه مضطرب التعليل بالنسبة الشیاع دون ان تبين أين يتجلى هذا الاضرار، مما تكون معه غير مقبولة لغموضها. لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب و بتحلیل الطالب الصائر.

و به صدر القرار و تلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور اعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. و كانت الهيئة الحاكمة مترکبة من السيد رئیس الغرفة السيد محمد الخيامي رئیساً و المستشارین السادة: عبد النبي قديم مقرراً و عبد السلام البرکي و محمد عثمانی و محمد أنواسی أعضاء و بمحضر المحامي العام السيد جمال الزنوري و بمساعدة كاتبة الضبط السيدة ابتسام الزواغي.

الرئيس المستشار المقرر كاتب الضبطاً